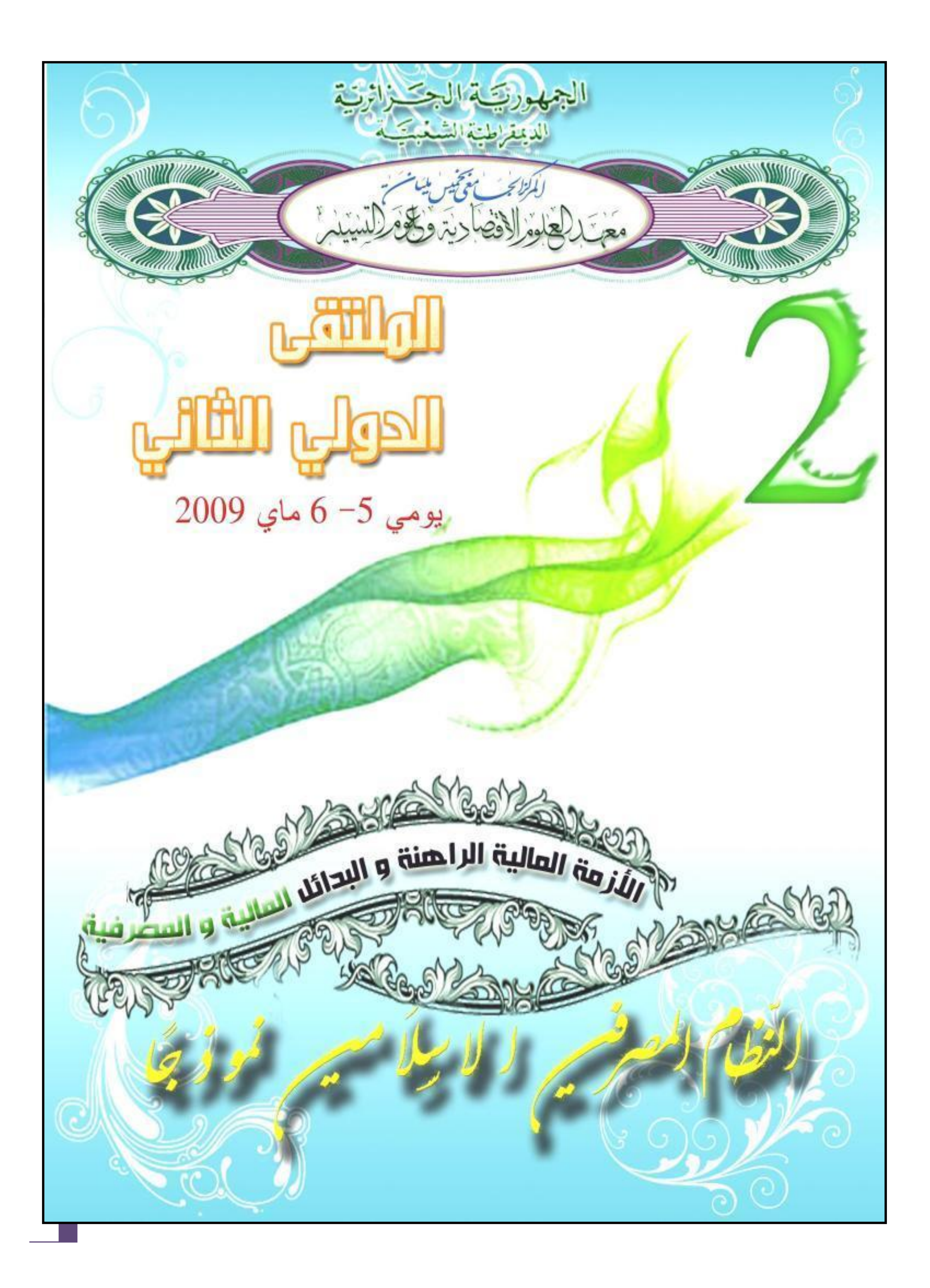

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي خميس مليانة
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
الملتقى
الدولي الثاني
يومي 5- 6 ماي 2009
الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية
النظام المصرفي الاسلامي نموذجا

أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية

د/ مفتاح صالح. أستاذ محاضر. جامعة بسكرة

أ/**معارفي فريدة**. أستاذة مساعدة. جامعة باتنة

farida.maarfi@gmail.com

الملخص:

يشهد الاقتصاد العالمي بصفة عامة ، والأسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الكساد ا لعالمي الكبير الذي حدث عام 1929، فالعالم أصبح يعيش اليوم أزمة مالية حقيقية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2007، واشتدت في سبتمبر 2008، وكانت لها آثار وخيمة على الاقتصاد الأمريكي أين انهارت عدة مؤسسات مالية كبرى من بنوك، وشركات التأمين، والتمويل العقاري، وصناديق الاستثمار، وشملت تداعياتها أسواق المال والبورصات العالمية بانخفاض حاد لمؤشرات البورصة، وامتد تأثيرها بشكل واضح إلى مختلف جوانب الاقتصاد في صورة ركود عميق.

ومما لاشك فيه أن تأثير الأزمة المالية قد انعكس أيضا على معظم اقتصاديات الدول ا لعربية باعتبارها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، وتأثرها بالفعل يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية.

على هذا الأساس سنحاول تشخيص أزمة النظام المالي العالمي من حيث مفهومها وأسبابها وتداعياتها على الاقتصاديات، ونتناول أسبابها من منظور إسلامي، ومن ثم نقدم صيغ التمويل الإسلامية كبديل مقترح للأزمة.

الكلمات المفتاح: أزمة الائتمان العالمي، الرهون العقارية الأمريكية، التوريق، البنوك والمؤسسات المالية، التمويل الإسلامي

Résumé:

L'économie mondiale en général, et les marchés financiers nationaux et internationaux, en particulier ont connu des troubles et des perturbations du jamais vu depuis la récession mondiale qui a eu lieu en 1929,le monde vit aujourd'hui une véritable crise financière ayant commencé aux États-Unis d'Amérique depuis 2007 et s'est accentuée en Septembre 2008,subissant de graves conséquences pour l'économie américaine, qui s'est effondrée ou plusieurs grandes institutions financières telles les banques, les compagnies d'assurance, l'immobilier, les finances, les fonds d'investissement, ayant manifesté des répercussions sur les finances et les marchés boursiers engendrant ainsi une profonde récession.

En aucun doute, la crise financière a également eu un impact sur les économies de la plupart des pays arabes qui font partie du système de l'économie mondiale, déjà touchées et qui dépendent de la taille des relations économiques et financières.

Sur cette base, nous allons essayer de diagnostiquer la crise du système financier mondial, où le concept et de ses causes et ses répercussions sur l'économie, et de s'attaquer aux causes de la perspective islamique, et, par conséquent, nous avons formulé une proposition alternative de la République islamique de financement de la crise.

Mots-clés: crise mondiale de crédit, prêts hypothécaires États-Unis, la titrisation, les banques et institutions financières, la finance islamique.

المقدمة :

شهدت فترة التسعينات حدوث أزمات مالية عديدة كانت آثارها حادة وخطيرة هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول، وأدت عدوى تلك الأزمات المالية إلى انتشارها لتشمل الدول النامية والمتقدمة على درجات مختلفة وهذا كنتيجة للعلاقات الاقتصادية والمالية التي تشهدها هذه الدول واندماجها في المنظمة العالمية للتجارة، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الفترة **1980–1999** تعرض أكثر من ثلثي دول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة،، وأن أكثر من **50%** من تلك الأزمات حدثت في الدول النامية ذات الأسواق الناشئة.

ويواجه الإقتصاد العالمي في الوقت الراهن أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث ظهرت بوادرها في سنة **2007** وبرزت أكثر سنة **2008**، ومن المتوقع أن تمتد لثلاث سنوات أو أكثر، وقد كشفت الأزمة الراهنة عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية اللبرالية والتي تمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية ورهونات عقارية أدت إلى انهيار العديد من المصارف وإعلان إفلاسها، وإنتهاءا بتدني أسعار الأسهم وانخفاض مؤشرات البورصة وانهيار العديد منها،كما امتدت تداعياتها على اقتصاديات الدول العربية

وعليه سنحاول من خلال مداخلتنا البحثية –هذه– أن نستعرض مفهوم الأزمة المالية العالمية، وأسبابها، وآثارها على الاقتصاديات، ونقدم الرؤية الإسلامية لأسباب الأزمة المالية العالمية، والبدائل التمويلية التي تقدمها البنوك الإسلامية لحد من تداعيات أزمة النظام العالمي.

ضمن محتوى هذه المداخلة نتساءل:

ما أسباب الأزمة المالية العالمية ؟ وما هي مظاهرها على الاقتصاديات ؟

ما هي نظرة الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية ؟

هذه التساؤلات وغيرها هي هدف هذه المداخلة والتي سنحاول الإجابة عنها ضمن الإطار العام للبحث كمايلي :

- **الأزمة المالية العالمية: مفهومها، وأسبابها، وتداعياتها.**
- **قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية .**
- **البديل التمويلي في ظل أزمة النظام المالي العالمي – البنوك الإسلامية نموذجا–**

أولا: الأزمة المالية العالمية: مفهومها، وأسبابها، وتداعياتها

تعد الأزمات المالية من أكثر المواضيع الاقتصادية تداولا نظرا لطبيعتها، وارتباطها بدورات الأعمال، لذا سنتطرق لمفهوم الأزمات وأنواعها وسنركز في دراستنا هذه على الأزمة المالية العالمية الراهنة–باعتبارها محور المداخلة– حيث سنتعرض إلى مفهومها، وأسبابها، وتداعياتها على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ضمن النقاط التالية.

1. ماهية الأزمة المالية :

يعرف السيد عليوة الأزمة بصفة عامة من الناحية الاجتماعية على أنها توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة وإضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة"[1]

ويعرفها محسن أحمد الخضيري على أنها "لحظة حرجة و حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة، وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما :[2]

- التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية.
- الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

أما من الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمة بأنها" ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة، وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة".[3]

وتعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها "انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي".[4]

فالأزمة المالية هي " انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار " فقاعة سعرية" مثلاً، والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحياناً هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أوالمنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية." [5]

من مجمل المفاهيم المقدمة نستخلص التعريف التالي للأزمة المالية:

هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، و معدل الصرف، وتعبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي.

وتبرز الخصائص الأساسية للأزمة المالية في النقاط التالية :

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع.
- التعقيد، والتشابك، والتداخل في عواملها وأسبابها.
- نقص المعلومات الكافية عنها.
- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة.

2. أنواع الأزمات المالية :

على اختلاف وتعدد أنواع الأزمات المالية والاقتصادية، يمكن تصنيفها وفق الأنواع التالية:

2.1. **أزمة مصرفية** : تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع وبالتالي تحدث "أزمة سيولة" لدى البنك، وإذا امتدت إلى بنوك أخرى تحدث في تلك الحالة "أزمة مصرفية" "**Systematic Banking Crisis**"، وعندما تتوفر الودائع لدى البنوك وترفض منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة إقراض أو ما يسمى بـــ "أزمة ائتمان"**Credit Crunch** "، ومن حالات التعثر المالي بنك بريطانيا "**Overend & Gurney**"، وبنك الولايات المتحدة الأمريكية " **Bank of United States**" عام**1931**.

2.2. **أزمة عملة "أزمة ميزان المدفوعات"**: تحدث الأزمة عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي شديد يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضا كبيرا، وهو ما يفرض على السلطات النقدية خفض قيمتها وبالتالي تحدث أزمة انهيار سعر صرف العملة.

2.3. **أزمة أسواق المال "حالة الفقاعات"**: تحدث الأزمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" "**bubble**" والتي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمتها العادلة نتيجة شدة المضاربة، ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على تولد يد الدخل، و لكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتصل إلى أدنى مستوياتها، ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات أخرى.

3. أزمة النظام المالي العالمي "أزمة الرهون العقارية ا لأمريكية" مفهومها، وأسبابها ، وتداعياتها :

3.1. مفهوم الأزمة المالية العالمية: "أزمة الرهون العقارية أم أزمة الفقاعات المالية "؟؟؟

أ- أزمة الرهن العقاري :

يواجه الاقتصاد العالمي في الفترة الراهنة أزمة مالية حقيقية عصفت بالأسواق المالية الدولية والوطنية، وأثرت على البنوك والمؤسسات المالية بصفة خاصة وبشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة **1929**، وتعود بداية الأزمة إلى **أغسطس/آب** سنة**2007** عبر ما يسمى بـــ "**أزمة الرهن العقاري** " أو "القروض السيئة ذي الفائدة القابلة للتغيير " حين توسعت المؤسسات المالية الأميركية في منح قروض س كنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء سكنات وإرتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة من **64%** سنة **1996** إلى**69,2%** سنة**2004** وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى القانون الصادر سنة **1977** والذي ينص على إمكانية أن تحصل أي مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها المالية من الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع، ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية ذلك أثر سلبا على قدرتها المالية رغم محاولاتها الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية ورفضها إقراضها، وتدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك إلا أنه اتسعت رقعة البنوك التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، الأمر الذي أدى في مرحلة تالية إلى ظهور حالات الإفلاس التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي والعالمي حيث بلغ عد المؤسسات الأمريكية التي أفلست أو قريبة من الإفلاس بحوالي **120** مؤسسة مالية منها إفلاس مؤسستي "ليمان برذرز"، "ميرل

لينش"، ووصلت أكبر مؤسسة تأمين أمريكية "**AIG American International Group**" إلى حافة الإفلاس لولا تدخل الخزانة الأمريكية والاحتياطي الأم ريكي الفيدرالي لإنقاذها، ويكفي أن نشير إلى أن الأزمة المالية الحالية كلفت الاقتصاد الأمريكي فقط حتى تاريخه حوالي **1000**مليار دولار مما استدعى تدخلاً مباشراً من الإدارة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة، حيث خصصت مبالغ ضخمة للتخفيف من تداعيات الأزمة قدرت بحوالي**800** مليار دولار، ويقدر مجموع ما ضخه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حتى الآن حوالي **180**مليار دولار، كما قامت الخزانة الأمريكية بطرح سندات خزينة وشراء القروض المتعثرة لإنقاذ المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية (6)، وساهم تحرير أسواق التمويل العقاري بإلغاء الحد الأقصى للإقراض، ولأسعار الفائدة على الودائع، وإلغاء القيود على الائتمان في فتح المجال لزيادة التنافس بين البنوك والمؤسسات وسرعة نمو الائتمان العقاري، وتتميز أسواق الرهن العقاري بمجموعة من الخصائص تتمثل في النقاط التالية: (7)

- نسبة القرض إلى القيمة (أي نسبةالقرض العقاري إلى قيمة السكن) ومدة القرض: فارتفاع نسبة القرض إلى القيمة يفسح المجال أمام المقترضين لاقتراض المزيد، بينما تسمح فترات السداد الأطول بالمحافظة على نسبة خدمة الدين (المقصود بخدمة الدين سداد القسط مضافا إليه الفائدة المستحقة) إلى الدخل في حدود يمكن استيعابها.
- إمكانية تكرار الاقتراض بضمان قيمة السكن والسداد المبكر للقرض بدون رسوم : فإمكانية الاقتراض بضمان القيمة المتراكمة للسكن تسمح للجمهور بالاستفادة مباشرة من ثرواتهم السكنية والحصول على المزيد من القروض عند ارتفاع أسعار السكنات، وتتسبب رسوم السداد المبكر في تقييد قدرتهم على إعادة تمويل قروضهم العقارية في حالة انخفاض أسعار الفائدة.
- إنشاء أسواق ثانوية للقروض العقارية : فكلما ازداد تطور أسواق القروض العقارية الثانوية سيجد المقرضون سهولة أكبر في الحصول على التمويل عبر أسواق رأس المال، وتقديم القروض لجمهور إذا ما تساوت الشروط الأخرى .

ب- تطورات الأزمة وإضطراب الأسواق المالية :

امتد تأثير الأزمة إلى الأسواق والمؤسسات الأساسية في النظام المالي بعد ارتفاع حالات التعثر عن السداد في سوق الرهون العقارية العالية المخاطر في سياق عملية تصحيح رئيسية تشهدها سوق المساكن في أميركا، حيث قامت المصارف وشركات العقار ببيع الديون إلى شركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات قابلة للتداول في أسواق البورصة العالمية من خلال ما يعرف بعمليات "**التسنييد**"، أو"**التوريق**" وتوالت عمليات التوريق والتي أدت إلى بدورها إلى توسع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، ومن جهة أخرى ولتعزيز مركز السندات قامت البنوك المؤسسات المالية بالتأمين على السندات لدى شركات التأمين على أن يقوم حامل السند بدفع رسوم التأمين عليها ضمانا لسداد قيمة السندات من طرف شركة التأمين وهذا في حالة ما إذا أفلس ال بنك أو عجز صاحب العقار عن السداد، كما قاموا برهن تلك السندات للاستفادة من أسعار الفائدة مما شجعهم على إقتناء المزيد من تلك السندات، وخلال ذات الفترة تم إصدار أدوات مالية جديدة تسمى "**المشتقات المالية**" حيث تم المضاربة عليها في الأسواق المالية وبصورة منفصلة عن السندات، وكنتيجة لتلك الفروقات السعرية التي أرهقت أصحاب العقارات وتوقفوا عن التسديد قامت البنوك ببيع العقارات محا النزاع والتي رفض مالكوها الخروج منها وكنتيجة لهذا النزاع بين البنوك وأصحاب

العقارات أدى ذلك إلى انخفاض قيمة تلك العقارات بدءًا من عام **2007** وأصبحت قيمتها أقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأنها، فلم يعد في مقدور الأفراد سداد ديونهم حتى بعد بيع السندات التي بدأت قيمتها في الانخفاض فأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية، وكنتيجة لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد هبطت قيمة أسهمها في البورصة وأعلنت عدة شركات عقارية وشركات تأمين إفلاسها فسيطر على أذهان المستثمرين حالة من عدم الثقة مما دفع في اتجاه قيام المودعين بسحب ودائعهم وانعكس سلباً على سيولة البنوك على الرغم من تدخلات البنوك المركزية والتي جاوزت **500** مليار دولار فأعلنت إفلاسها[8]، وتوالت الخسائر وانخفضت أسهم البنوك وشركات الاستثمار العقاري والنتيجة أصيبت الأسواق المالية بالشلل التام.

ج- تحركات البنوك المركزية وتفاقم الأزمة :

وفي ظل تلك الظروف زادت الأمور توترا خاصة مع إعلان شركة التأمين وهي أكبر شركة في العالم **AIG** عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه **64** مليون عميل تقريبًا مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة **85** مليار دولار مقابل امتلاك **79.9%** من رأسمالها، إلا أن الكثير من المؤسسات المالية الأمريكية مثل "مورجان ستانلي"، "جولدمان ساكس" أعلنت إفلاسها، وآخرها في سبتمبر **2008** إعلان بنك "**Lehman Brothers**" إفلاسه، وقد قُدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم في يوليو **2008** بما يقرب من **435** مليار دولار أمريكي.[9]

ومع تفاقم الأزمة قام البنك الفيدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار الفائدة في يناير **2008** حيث خفّض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلي **3,50%** وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه تدريجياً إلي **2%** بين يناير وأبريل من ذات العام، كما قامت عدد من البنوك المركزية الأخرى في مختلف أنحاء العالم بخفض أسعار الفائدة، كما قام البنك المركزي الأوربي بخفض سعر الفائدة من **4.25%** إلى **3.75%**، واتخذت كل من البنوك المركزية في كندا والمملكة المتحدة وسويسرا والسويد نفس الإجراء بالتخفيض بمقدار نصف في المائة، ومن جهة أخرى للتخفيف من حدة الأزمة وليس لتجاوزها —لأن تجاوزها يتوقف على آثارها التي من المتوقع أن تمتد لسنوات حسب تقديرات اقتصادية إلى غاية عام **2012**- قامت البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم بضخ أموال في سوق المال، حيث قام البنك المركزي الأوروبي بضخ أكثر من **69** مليار أورو، و **14.2** مليار دولار أمريكي من البنك المركزي الياباني، وكذلك قامت الحكومة البريطانية بدعم مبادرة لإنعاش سوق العقارات من الركود بتكلفة تصل إلى **نصف مليار** جنيه إسترليني.

إن قرار الحكومة الأمريكية تخصيص مبلغ **700**مليار دولار لضخها في القطاع المصرفي لم تغطي الديون المتعثرة سوى **6%**منها، وكانت غير كافية لمعالجة الأزمة وهو ما يفسره استمرار هبوط مؤشرات البورصة، وكذلك محاولة البنك المركزي تقلي ص سعر الفائدة بهدف تشجيع البنوك على الاقتراض فيما بينها وتنشيط أداء البورصة لم تكن كافية للخروج من الأزمة .

2.3. أسباب الأزمة المالية العالمية :

انطلاقا من العرض السابق يمكن تلخيص أسباب الأزمة المالية العالمية بشكل مختصر ضمن النقاط التالية:

1 –البداية منح "**المؤسسات المصرفية**" قروض عقارية بقيمة **11** تريليون دولار لشراء المنازل في فبراير **2007**؛

2 – القيام ببيع هذه القروض لشركات التوريق؛

3 – قامت "**شركات التوريق**" بإصدار سندات بقيمة القروض التي اشترتها من المؤسسات المالية العقارية، وطرحتها في أسواق المال والبورصات؛

4 – تم تداول السندات بأسعار أكثر من قيمتها الاسمية، وذلك اعتمادا على ما تدره من فوائد متزايدة؛

5 – بعد الطرح في البورصات تم إصدار أدوات مالية جديدة "**مشتقات مالية**" للمضاربة على فروق أسعار السندات؛ وبصورة منفصلة عن السندات؛

6 – النتيجة تشبع السوق العقاري، قلة الطلب، وانخفاض أسعار العقارات، وارتفاع الفوائد، وبالتالي عجز المقترضين عن سداد أقساط القروض وفوائدها؛

7 – انخفاض أسعار السندات، والعقارات أدى إلى؛

8 – تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك والمؤسسات المالية؛

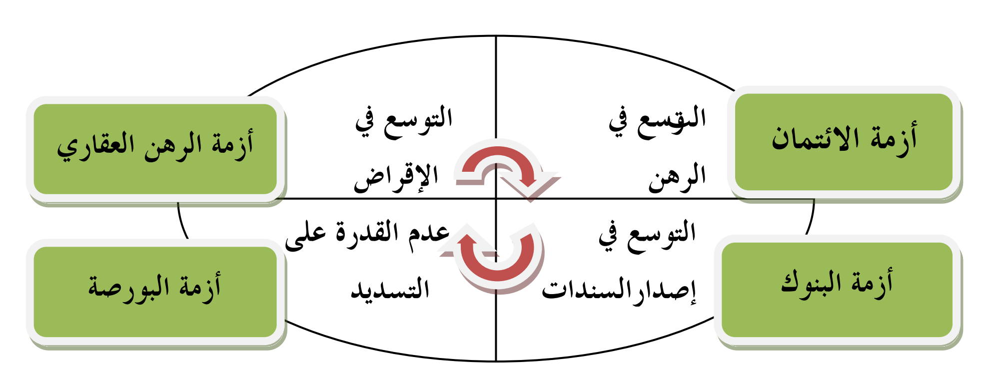
9 – عجز البنوك والمؤسسات المالية عن مواجهة السحب الكبير، فأعلنت إفلاسها: "أزمة سيولة"؛

10 – انخفاض أسهمها في السوق المالي، وأسهم شركات الاستثمار العقاري؛

11 – النتيجة النهائية انهيار "**الأسواق المالية**".

يتبن من هذا الطرح لأسباب الأزمة المالية العالمية أن بدايتها هي أزمة مصرفية نقدية أدت إلى انخفاض قيمة العقارات، وإفلاس المصارف، وإنتهاء بأزمة مالية سوقية "انفجار الفقاعة"، وهو ما يمكن توضيحه في الشكل التالي:

شكل رقم (1):الإطار النظري للأزمة المالية العالمية



المصدر: "**الأزمة المالية العالمية : حقيقتها، وأسبابها، وتداعياتها، وسبل العلاج** "، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : www.almajdinfo.net Consulté le 5/1/2009.

3.3. تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات – مع الإشارة إلى الإقتصاد الجزائري- :

تبرز مظاهر الأزمة المالية العالمية في مجموعة من المؤشرات الخطرة التي تهدد بالاقتصاد الأمريكي والعالمي ، ويمكن إيجازها ضمن النقاط التالية :

- إفلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، حيث بلغ عدد البنوك المنتهية **11** بنك، من بينها "بنك إندي ماك" الذي يستحوذ **32** مليار دولار من الأصول، وودائع بقيمة **19** مليار دولار، ومن المتوقع مع منتصف عام **2009** غلق ما يقرب **110** بنك تقدر قيمة أصولها بحوالي **850** مليار دولار.
- تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطراباً وخللاً في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية لـــ **8** مؤسسات مالية عالمية بحوالي **574** مليار دولار خلال العام.
- ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو **6.6** تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة **18.4 تريليون دولار** وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل **39 تريليون دولار** أي ما يعادل **3** أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة **5%**، ومعدل التضخم **4%**.[10]
- تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من **1,4%** سنة **2008** إلى حدود **0,3%** مع حلول سنة **2009**، ويتوقع تقرير من ظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تصل نسب النمو عام **2009** في الولايات المتحدة إلى **0,9%**، مقابل **0,1%** لليابان، و **0,5%** لأوروبا.
- تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون **55** دولار للبرميل.
- إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود اقتصادي.
- التعثر والتوقف والتصفية وإفلاس العديد من البنوك.
- انخفاض حاد في مبيعات السيارات وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية "فورد"، "جنرال موتورز" هذه الأخيرة التي هي على وشك الإفلاس وهو ما يهدد بمليوني عامل.
- كذلك انعكست تداعيات الأزمة المالية على الدول العربية وتضررت أسواقها سلبا حيث شهدت مؤشراتها انخفاضات مستمرة بنسبة **37%** سجلت خسائر كبيرة خاصة على قطاعي "العقارات" و"البنوك" في مختلف الأسواق، مع استمرار القلق حول مصير تلك النشاطات الاستثمارية، وسجل مؤشر بورصة السعودية انخفاضا إلى **8%** لتتجاوز خسارته **44%** من قيمته الحقيقية.
- تسجيل خسائر في بنك الخليج الدولي **GIB** بما يقارب **750** مليون دولار من جراء استثماراته في سندات الرهن العقاري ما استدعى رفع رأسماله بتمويل من مؤسسة النقد السعودي، وكذلك خسائر المؤسسة العربية المصرفية **ABC** بمقدار **500** مليون دولار، ويليه بنك الخليج الكويتي بخسارة قدرت بـــ **200** مليون دينار وذلك نتيجة لتعامله في المشتقات المالية.
- انخفاض أسعار النفط بدول مجلس التعاون الخليجي الست بنسبة **50%** من **150** دولارا للبرميل في شهر يوليو إلى حوالي **77** دولارا في الوقت الحالي، ومن المتوقع أن يكون سعر برميل النفط في عام **2009** بين أربعين وخمسين دولارا، وبين خمسين وسبعين دولارا في آفاق عام **2010**، وهو ما سيؤثر على صادراتها وينعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي التي ستنخفض إلى **4.2%** في عام **2009** مقابل **5.7%** عام **2008**.

- تراجع في مداخيل صناديق الثروات السيادية التي تستثمره ا دول الخليج في الولايات المتحدة وأوروبا والتي قدرت أصولها في مايو بـــ **1500** مليار دولار إلى نسبة **30%** وخسارة **450** مليار دولار، وهي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل.
- انخفاض أسواق الصرف العالمية خاصة في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى أثر سلبا على أسعار صرف العملات العربية.
- أما عن تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الجزائري هو بنسب أقل مقارنة بالدول العربية الأخرى ويرجع ذلك للأسباب التالية:

– عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.
– عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.
– انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذالك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات وذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.
– اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

وباعتبار الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المد اخيل خلال النصف الأول من سنة**2008** حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو هذه السنة بـــ **4,9%** مقابل **3,1%** سنة**2007** وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات بـــ**6%** وهي نتاج النفقات العمومية في قطاعات مثل البناء والخدمات المتعلقة بالبنى التحتية والهياك ل القاعدية، وأشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نهاية سبتمبر من سنة **2007** بـــ**130**مليار دولار بزيادة قيمتها **30**مليار دولار مقارنة بنهاية **2007**، إلا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر وهو ما يت وقع حسبه إلى أن سنة**2009** هي آخر سنة لمخطط دعم النمو الاقتصادي الذي جند له أكثر من **150** إلى**160** مليار دولار ستنتهي بنسبة نمو متواضعة تقدر بـــ **3,8%**، ومع تراجع أسعار البترول إلى أقل من **50**دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار وعزوف الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الج زائر فمن المتوقع أن تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تمول من قبل الدولة تدريجيا ، فضلا عن تأثر المداخيل الجبائية أيضا وهو ما من شأنه أن يؤثر على الإقتصاد الجزائري.

وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقار ير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى والمقدرة من قبل بنك التسوية العالمية بـــ **650**مليار دولار وأكثر من **1400**مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي، وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، وتفادي خسائر في رأسمال محافظ الأصول ذلك ساهم في تحقيق نسبة مردودية مقدرة بـــ **4,6%**

عام**2007** موازاة مع تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغ ت نهاية نوفمبر**2008** ما قيمته **3,9**مليار دولار، وأشار محافظ بنك الجزائر إلى أنه تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من **1%** من مواردها وتم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار تقدر بنسبة **57,2%** في**2007** و**55%** في**2006** و**52%** في**2005**، وقد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية نوفمبر **2008** نسبة**40%** من الناتج الوطني الخام وهو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة، إضافة إلى أن فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر بـــ**4192**مليار دينار أي ما يعادل **58,14** مليار دولار يكفي لتمويل الإقتصاد وتغطية كافة النفقات لمدة تتجاوز السنتين، وتعتبر توظيفات الجزائر المالية من احتياطاتها والمقدرة بحوالي **70**مليار دولار بنسب متواضعة تصل**1,5%** على شكل سندات خزينة أمريكية بنسبة **3,8%**، وتوظيفات لدى البنوك من الدرجة الأولى بعيدة كل البعد عن المخاطرة .

ومن التدابير الوقائية التي اعتمدتها الجزائر لتجنب صدمات الأزمة المالية هو التخطيط لإنشاء **"صندوق سيادي"** مكلف بتطوير–بالشراكة مع القطاع الخاص– قواعد تنمية اقتصادية متوازنة، يكون مدعما بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء والاقتصاديين، وهو صندوق للتوظيف المالي يكون ملكا للدولة ويسير الادخار المحلي ليتم استثماره في توظيفات متعددة من أسهم وسندات وهو ما قد يعزز من إصلاحاتها المصرفية والتسيير الإداري للاقتصاد خاصة وأن توظيفاتها تدنت ويجب توخي الحذر.

ثانيا: قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية

يتبين من خلال عرض أسباب الأزمة المالية العالمية أنها ناتجة عن الممارسات الرأسمالية الخاطئة للاقتصاد الأمريكي التي كشفت عن هشاشة النظام المالي، وضعف السياسات المعتمدة وتسببت في حدوث أزمة مالية عالمية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة وامتد تأثيرها إلى اقتصاديات الدول النامية.

ومن خلال مداخلتنا البحثية –هذه– نتناول الأزمة المالية من منظور إسلامي بقراءة شرعية إسلامية في أسباب الأزمة وموقف الشريعة الإسلامية من الأدوات المالية، وأسعار الفائدة...، وهو ماسنتناوله شرحا وتفسيرا ضمن النقاط التالية:

1. موضوع الرهن العقاري: ويتمثل في التعاقد بين ثلاث أطراف بين مالك العقار ومشترى وممول (بنك أو شركة تمويل عقاري)، يقوم المالك ببيع العقار للمشترى بمبلغ مع ين ويدفع المشترى جزءاً من الثمن ، ويقوم الممول في ذات العقد بدفع باقي الثمن للبائع مباشرة واعتباره قرضا في ذمة المشترى مقابل رهن العقار للممول ، ويسدد القرض على أقساط طويلة الأجل (ما بين **15-30** سنة) بفائدة تبدأ عادة بسيطة في السنتين الأوليتين ثم تتزايد بعد ذلك، ويسجل العقار باسم المشترى ويصبح مالكه له حق التصرف فيه بالبيع أو الرهن.[11]

ويعد الرهن العقاري السبب الرئيسي للأزمة ذلك أن البنوك الأمريكية توسعت في الإقراض دون التأكد من السلامة الائتمانية للمقترضين، خاصة مع ارتفاع أسعار الفائدة الممنوحة مما خلق طلبا متزايدا على العقارات إلى أن تشبع السوق وانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد ، وكانت البنوك قد باعت تلك القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات وطرحتها للاكتتاب العام وبالتالي تراكم الديون العقارية.

من المنظور الإسلامي إن التعامل بهذا الأسلوب غير جائز شرعا وذلك حسب قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم **6/1/52** المنعقد في مارس **1999** على اعتبار أن تعامل البنوك العقارية والإسكانية بالإقراض بفائدة هي طريقة محرمة شرعا والتعامل فيها من الربا، وهو مايوضحه القرءان الكريم:

﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾. سورة البقرة- الآية275.

ومن الطرق المشروعة التي تتعامل بها البنوك الإسلامية شراء مؤسسة التمويل العقار وبيعه مرابحة دون فوائد ربوية، وكذلك إبرام عقود استصناع (مقاولة) مع العملاء، كما توجد صور إسلامية أخرى لمثل هذه المعاملات وهي المشاركة التأجيرية من خلال مشاركة العميل والمؤسسة المالية في شراء العقار ثم تؤجر المؤسسة المالية حصتها للعميل، مع بيع كل سنة جزءاً من حصتها حتى ينتهي العقد بتملك العميل للعقار ، ويسمى هذا الأسلوب بــ "المشاركة التأجيرية المنتهية بالتمليك".

2. **إعادة بيع أو رهن العقار** : وتنطوي على قيام المشترون ببيع العقار المرهون أو رهنه مقابل قرض جديد بفائدة معينة وهو ما تسبب في حدوث أزمة مالية أدت إلى توقف المقترضين عن السداد وتراكم حجم الديون العقارية.

من حيث الرؤية الشرعية لهذه المسألة هي باطلة شرعا باعتبارها تنطوي على قرض جديد بفائدة ربوية والربا محرم شرعاً، ومن جهة أخرى إن رهن الشخص الشئ المرهون بدين آخر غير الأول وبدون إذن المرتهن لا يصح شرعا، أما لو كان بإذن الرتهن ففي هذه الحالة يصح الرهن شرعا، وكذلك بيع الراهن الشيء المرهون يصير الثمن رهنا لا يجوز التصرف فيه إلا بإذن المرتهن للراهن بالبيع والتصرف في الثمن، وبالتالي يكون القرض خاليا من الرهن.

3. **بيع الدين بالدين "التوريق"**: ويتمثل في قيام البنوك وشركات التمويل العقاري ببيع دين القروض المتجمعة لديها على العملاء الذين اشتروا العقارات إلى إحدى الشركات المتخصصة "شركات التوريق" وهذا البيع يكون بمقابل معجل أقل من قيمة الدين ، ثم تقوم شركة التوريق بإصدار سندات بقيمة هذه الديون بقيمة اسمية لكل سند وتطرحها للاكتتاب العام للأفراد والمؤسسات بقيمة أكبر وأقل من القيمة الاسمية أي بعلاوة أو خصم إصدار ، ويحصل حملتها على فوائد القروض ، وقد أطلق بعض العلماء المعاصرين على هذه العملية اسم "التصكيك" وذكر أنها تقوم في الأساس على خلق أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على حافظة استثمارية ذات سيولة متدنية (12) وتتولى شركة التوريق مع شركة التمويل عملية تحصيل الأقساط والفوائد الفوائد من المقترضين الأصليين وتوزعها على حملة السندات، وبذلك تحصل شركة التمويل على سيولة وتكسب شركة التوريق الفرق بين قيمة القروض وبين ما دفعته لشرائها ويكسب حملة السندات الفوائد كما يمكنهم تداول هذه السندات في سوق المال بالبيع لغيرهم بأسعار أكثر من سعر شرائهم لها.

وتوريق الديون غير جائز شرعاً حسب قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي رقم **11/4/92** المنعقد في نوفمبر **1988** ذلك أن:

- بيع الدين لشركة التوريق بأقل من قيمته، أن تدفع الشركة أقل وتأخذ أكثر هو عين الربا المخالف شرعا.

- عائد السندات المتمثل في الفوائد هو ربا.
- تداول السندات في البورصة على أقساط هو بيع الدين بالدين المنهي عنه شرعاً.

4. **الفوائد الربوية**: إن السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية هي عمليات التمويل العقاري وما تدره من فوائد على القروض كانت بسيطة في بدايتها ثم تزايدت تدريجيا وهو أصل الربا المحرم شرعا كما جاء في كتابه العزيز الحكيم: ﴿**يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين** (278). **سورة البقرة** ﴾ وبإجماع المسلمين فإن فوائد القروض ربا محرم شرعاً وهي من أشد الجرائم التي نهى الله عنها ووعد مرتكبيها بعقاب عظيم.

5. **المشتقات المالية**: تعرف المشتقات المالية بأنها عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصل محل التعاقد، وهي كعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو الفوائد وإن انتقال ملكية الأصل محل التعاقد وال تدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضروري [13]، و تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية كالأوراق المالية، والعملات الأجنبية، والسلع...، وتتعدد أدوات المشتقات المالية من أهمها ما يلي:

- **العقود الآجلة Forwards**: يعرف العقد الآجل بأنه اتفاق بين طرفين على بيع أو شراء أصل مالي أو عيني بسعر محدد عند إبرام العقد، على أن يتم التسليم أو التسوية مستقبلا، في تاريخ يحدد وقت إبرام العقد.

- **العقود المستقبلية Futures**: هي اتفاق بين طرفين تعطي لمشتريها الحق في شراء أو بيع أصل مالي أو عيني بسعر محدد مسبقا على أن يتم التسليم في الوقت لاحق، و يترتب على طرفي العقد إيداع نسبة لدى بيت السمسرة تسمى "هامش الضمان" للحماية من المخاطر التي يمكن أن تترتب من عدم قدرة أحد الطرفين الوفاء بالتزاماته.

- **عقود المبادلة Swaps**: تمثل التزاما بين طرفين بمبادلة قدر معين من الأصول المالية أو النقدية أو العينية تتحدد وقت إبرام العقد، على أن يتم التسليم في وقت لاحق محدد مسبقا، و يوجد نوعان من المبادلات هما:

– مبادلات سعر الصرف الأجنبي Foreing Exchange Swaps.

– مبادلات أسعار الفائدة Interest Rate Swaps.

- **عقود الخيارات Options**: هي عقود تعطي لحاملها الحق – و ليس الالتزام – في شراء أو بيع أصل مالي أو عيني قبل تاريخ الاستحقاق بسعر يتم الاتفاق عليه عند التعاقد يسمى "سعر الخيار"، وذلك نظير "علاوة" تدفع للبائع من طرف مشتري الخيار، و لا ترد هذه العلاوة سواء تم تنفيذ العقد أو لم ينفذ.

وما حدث في الأزمة المالية العالمية أن التوسع في اشتقاق أدوات مالية جديدة تمت على سندات التمويل العقاري وعلى أسهم البنوك المقرضة وشركات التمويل العقاري، والشركات العقارية، وتم المضاربة عليها على أمل ارتفاع أسعارها، ومع ظهور بوادر الأزمة نشأ ما يسمى بـــ "أزمة الثقة" مما دفع المستثمرين في الأسواق المالية إلى تصفية مراكزهم المالية، وهو انعكس سلبا على أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية بانخفاض قيمتها، فانهارت قيمة تلك المشتقات المالية وحدث ذعر كبير في الأسواق المالية.

وتعد المشتقات المالية من المخالفات الشرعية حسب قرار مجع الفقه الإسلامي رقم **65/1/7** الصادر في ماي**1992** حيث بين أن بيع السلع بطريقة العقود المستقبلية بالتسليم الآجل ودفع الثمن عند التسليم دون أن يتضمن العقد شرط أن ينتهي التسليم والتسلم الفعليين بل يمكن تصفيته هو غير جائز شرعا ولا ينطوي تحت أي عقد من العقود الشرعية.

6. المضاربات قصيرة الأجل : من الأساليب التي زادت من درجة الأزمة المالية هي المضاربات التي يقوم بها المضاربين في الأسواق المالية بناءا على توقعاتهم بتغير الأسعار لكسب هامش ربح إضافي، ويتم ذلك من خلال عدة آليات منها نذكر: [14]

- **الشراء بالهامش:** هو أن يقوم المشتري بدفع نسبة معينة من القيمة السوقية للأو راق المالية التي يرغب في شرائها وباقي الثمن يعتبر قرضاً يقدمه السمسار للمشتري، ويتقاضى علية فائدة محددة ، ويقصد المضارب من وراء ذلك توقع ارتفاع أسعار الأسهم أو السندات فيبيعها ويسدد من ثمن القرض ويكسب الباقي، وإذا لم يصدق توقعه وانخفضت الأسعار يخسر الفرق ويدفعه من المقدم (الهامش) الذي دفعه.

والشراء بالهامش لا يجوز شرعا لأن شراء السهم بقرض ربوي يقدمه السمسار أو غيره للمشترى لقاء رهن السهم فيه شبهة الربا المحرمة شرعا في القرءان الكريم لقوله تعالى : «لعن آكل الربا ومو كله وكاتبه وشاهديه »،كما أن المضاربة على تحركات الأسعار صعودا ونزولا تتم بواسطة مضاربين لا تتوفر لديهم المعرفة والخبرة الكافية عن أحوال السوق وهذا نوع من الغرر الذي نهى عليه الرسول (ص) طالما هو مبني على ال توقعات المستقبلية وهو لا يدرى أيحصل مقصوده أم لا.

- **البيع على المكشوف** : هو بيع شخص لأوراق مالية مقترضة على أمل أن ينخفض سعر ها فإذا انخفض السعر قام المتاجرون بشراء الأسهم التي باعوها وإعادتها إلى مالكها.

فهذا الأسلوب محرم في رأي مجمع الفقه الإسلامي ولا يجوز شرعا بيع سهم لا يملكه البائع وإنما يتلقى وعداً من السمسار بإقراضه السهم في موعد التسليم، ويتأكد ذلك المنع إذ اشترط دفع الثمن للسمسار بإيداعه لفائدة للحصول على مقابل الإقراض.

7. انفصال السوق المالية عن الأسواق الحقيقية: إن الاقتصاد في حقيقته هو النشاط الذي يدور حول توفير السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية م ن خلال وظائف اقتصادية مثل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ولكن السوق المالية انفصلت عن السوق الحقيقية وأصبح يتم التعامل في النقود والتمويل ذاته بيعاً وشراءً من خلال المداينة والائتمان، وترتب على ذلك أن أصبح حجم التمويل المتاح من خلال الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي مما أدى إلى خلل في التوازن بينهما [15]، وبذلك أصبح الاقتصاد المالي أصبح يستند على قاعدة ممن الديون من أجل كسب العوائد في صورة فوائد، ورغم انفصال الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي فإن آثار الأزمة ستمتد إلى الاقتصاد الحقيقي لأن الانهيار المالي للبنوك سيجعلها تكف عن الإقراض الذي كان يوجه منها للشركات الإنتاجية بما يجعلها تقلص إنتاجها وتطرد بعضاً من عمالها، ومن جانب آخر فإن الخسارة التي منى بها المواطنون جراء تعاملهم في الأسواق المالية جعلتهم يخفضون مشترياتهم من الشركات الإنتاجية وبالتالي يقع الركود الاقتصادي.

وفي الاقتصاد الإسلامي لا يسمح بجني أرباح من خلال التيارات المالية لأنه أصل الربا، وفي الشريعة الإسلامية أستحدث القرض الحسن الذي شرع من أجل حاجة المقترضين للإنفاق على السلع والخدمات وبدون أن يحصل المقرض على زيادة على قرضه.

ثالثا: البديل التمويلي في ظل أزمة النظام المالي العالمي – البنوك الإسلامية نموذجا–

تختلف البنوك الإسلامية في توظيف الأموال واستثمارها عن البنوك التقليدية التي تنطلق من المبدأ الرأسمالي وهو المتاجرة في النقود لقاء عائد ثابت (سعر الفائدة)، على خلاف البنوك الإسلامية التي ترتكز على مبدأ "الغنم بالغرم" الذي يلتزم به جميع أطراف العملية الاستثمارية في إطار مجموعة من الصيغ والأساليب التمويلية.

على هذا الأساس نستهل هذا المدخل بتقديم مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، كما نستعرض الصيغ التمويلية التي تعتمدها البنوك الإسلامية والتي تعد في ظل الأزمة الراهنة البديل التمويلي والاتجاه الأنسب للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية وهو ما سنقدمه ضمن النقاط التالية.

1. مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية :

من خلال الجدول التالي نقدم أهم الفروقات بين عمل البنك الإسلامي عن البنك التقليدي كمايلي :

جدول رقم (1): أهم الفروق الجوهرية بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي

رقم	عنصر المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
1	**المفهوم**	أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي ، وظيفته قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان.	مؤسسة مالية مصرفية تقبل الأموال على أساس قاعدتي "الخراج بالضمان" و"الغرم بالغنم" للاتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية.
2	**طبيعة الدور**	مؤسسة مالية و سيطة بين طرفين هما المدخرين(المودعين) والمستثمرين.	لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية والوساطة المالية بأدوات استثمارية وتجارية يكون فيها بائعاً ومشترياً وشريكاً.. الخ.
3	**أساس التمويل**	يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر فائدة.	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقاً لمبدأ الربح والخسارة.
4	**صفة المتعامل**	-مودع ومدخر ، فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة. -مستأجر لبعض الخدمات المصرفية	-صاحب حساب جاري على أساس "القرض الحسن" و"الخراج بالضمان". -صاحب حساب استثماري فهو رب مال . -مشتري/بائع في جميع أنواع البيوع الحلال.

		كصناديق الأمانات.	-شريك.
5	**الموارد المالية**	يستطيع إصدار أسهم ممتازة.	لا يستطيع ذلك لوجود معنى الربا فيها.
6	**الموارد الذاتية**	الودائع والقروض على أساس الفائدة.	لا يقرض ولا يقترض بفائدة.
7	**الاحتياطي العام**	يقتطع من صافي ربح البنك.	يقتطع من صافي الربح الذي يخص المساهمين.
8	**استخدامات الأموال**	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة.	الجزء ا لأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الاستثمار الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.
9	**الوظيفة الرئيسية**	يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.	-مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال، وللمضارب أي البنك أن يضارب فيكون رب مال وأصحاب العمل (المستثمرون) هم المضارب. -وكيل استثمار بأجر معلوم.
10	**الادخار وتنمية الوعي الادخاري**	-طبقاً للنظرية الوضعية الادخار هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك، لذلك يبحث البنك التقليدي عن الأموال لدى الأغنياء. -لذلك يهتم بكبار أصحاب الأموال على حساب تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عموماً.	-الادخار تأجيل اتفاق عاجل إلى آجل فهو عملية سلوكية ابتداء لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى جميع الأفراد أغنياء وفقراء. -لكل فئة من فئات المجتمع دوافعها الادخارية ولذلك تتنوع هذه الدوافع ومن هنا يهتم البنك الإسلامي بتنمية الوعي الادخاري لدى الجميع تحقيقاً لدوافعهم الخاصة.
11	**الربح والخسارة**	يتحقق الربح من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك. الخسارة يتحملها المقترض وحده حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها.	-يتحقق بأسبابه الشرعية من : المال، العمل، الضمان، وفق الأساليب الشرعية المحددة . الخسارة يتحملها البنك إذا كان رب مال في مضاربة، وفي البيوع إذا حدثت حوالة الأسواق، وبقدر رأس المال دائماً في المشاركات.
12	**الخدمات المصرفية**	تؤدي مقابل ما يسمى "عمولة" تعتبر مصدراً من مصادر الإيراد لا تتقيد بـــطبيعة الخدمة ولا بالحلال والحرام.	تؤدي نظير التكاليف الفعلية لهذه الخدمة وتتقيد بالحلال والحرام.
13	**طريقة احتساب الفائدة**	تحتسب الفائدة ضمن عناصر تكلفة رأس المال ومن ثم تؤثر على الربح.	الربح أو الخسارة بعد خصم المصروفات والنفقات فقط ولا وجود للفائدة فيها، والربح وقاية لرأس المال وجابر له من الخسران.
14	**صندوق الزكاة**	لا مكان له فيه.	أحد الركا ئز في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي، ولتحقيق التكافل الاجتماعي فهو أحد المزايا التنافسية القوية .. الخ.

المصدر: عبد الحميد محمود البعل، " **الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية**"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com/fiqh/Files/Fatawa/16235.doc Consulté le 12/1/2009

2. صيغ التمويل المصرفي الإسلامي :

مما سبق نستنتج أن البنوك الإسلامية في توظيف أموالها واستثمارها تستخدم عدة أساليب وصيغ، وتعد الصيرفة الإسلامية البديل التمويلي والاتجاه الجديد في عالم الصناعة المصرفية في ظل شدة المنافسة وكثرة المخاطر، و يمكن تقسيم صيغ التمويل الإسلامية إلى نوعين نتناولهما كمايلي :

1.2. صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار :

تعتبر صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار من أكثر الأساليب تميزا وتعبيرا عن خصوصية التمويل في العمل المصرفي الإسلامي إذ تستبدل علاقة الدائن بالمدين بعلاقة أخرى تعتمد على الاشتراك في تحمّل المخاطر من ربح وخسارة، وتقاسم العوائد طبقا لقاعدة "الغنم بالغرم"، وتتمثل في ثلاث صيغ تمويلية هي :

- **التمويل بالمضاربة** : وتسمى أيضا "التمويل بالقرض" ويقصد بالمضاربة أن يقدم شخص ما ماله إلى طرف آخر ليتجر له فيه، على أن يتقاسما عائد ما حصل من الربح بينهما حسب ما هو محدد سلفا في العقد بينهما.
- **التمويل بالمشاركة** : هو أسلوب تمويل يشترك بموجبه البنك مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه أما الخسارة فبنسبة تمويل كل منها .
  وتأخذ المشاركة في البنوك الإسلامية عدة صور حسب الصيغة التي تحكم العقد نذكر أهمها:
  - المشاركة الثابتة.
  - المشاركة على أساس الصفقة.
  - المشاركة المتناقصة والمنتهية بالتمليك.
- **التمويل بالمزارعة** : تعتبر المزارعة نوعا من المشاركة، حيث يشارك طرف بالمال أو أحد عناصر الثروة (كالأرض مثلا) والطرف الثاني من جانب الشريك الآخر، وتقوم هذه العملية أساسا على عقد الزرع ، أي بمعنى آخر أن يقوم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها، وهو ما يسمح بتطوير المشاريع الصغيرة الزراعية وزيادة استغلال المساحات الزراعية التي تؤدي إلى تقليص البطالة ، وكمثال لهذا النوع من التمويل نجد البنوك السودانية التي أولت أهمية بالغة للقطاع الفلاحي والذي يمثل مصدر دخل رئيسي لأكثر من **75%** من سكان دولة السودان.

2.2. صيغ التمويل القائمة على المديونية :

تسمح صيغ التمويل المصرفي الإسلامي القائمة على المديونية بتوظيف وتشغيل المدخرات وتنميتها بما يتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتمثل أهم هذه الصيغ فيمايلي :

- **التمويل بالمرابحة** : ويقصد بها قيام البنوك الإسلامية بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق، بعد دراستها لأحوال السوق، أو بناء على طلب يتقدم به أحد عملائها يطلب فيه من البنك شراء سلعة معينة، ويبدي رغبته في شرائها من البنك ذاته، فإذا اقتنع البنك بذلك قام بشرائها وله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو لغيره مرابحة، ويعلن المصرف عن: قيمة **شراء السلعة + التكاليف والمصاريف + مقدار الربح**

التمويل بالسلم : اعتمدت البنوك الإسلامية على هذا النوع من البيوع في تعاملاتها ، والذي يقوم على أساس شراء البنك لسلعة مؤجلة التسليم على أن يدفع ثمنها حالا، أو العكس يبيع سلعة مؤجلة التسليم ويقبض ثمنها حالا، وهو عكس بيع المرابحة.

التمويل بالتأجير: هو عقد بين طرفين على تمليك منفعة مباحة لمدة معلومة، ويأخذ التمويل بالتأجير في البنوك الإسلامية صورتين هما:

– التأجير العادي: ويتمثل في شراء البنك عقار ما، أو معدات وآلات، ليتم استئجارها للعميل بعد الاتفاق بما هو بحاجة إليه خلال مدة معينة وبأجرة محددة على أقساط مبيَّنة، من غير أن تنتقل ملكية المؤجر إلى العميل.

– التأجير المنتهي بالتمليك: هو أن يقوم البنك بتأجير عقار أو معدات للعميل خلال فترة زمنية محددة وبأجر معلوم سلفا، على أن تنتهي المدة بتمليك العقار أو المعدات من طرف العميل بعد دفع جميع الأقساط التي تم الاتفاق عليها.

التمويل بالاستصناع : هو أسلوب تمويلي تعتمده البنوك الإسلامية تماشيا مع أحكام الشريعة الإسلامية ويقصد به هو أن يطلب شخص ما من طرف آخر صناعة شيء ما له محدد، على أن تكون المواد الأولية من عند الصانع، وذلك نظير ثمن معين ومحدد، ولا يقتصر عقد الاستصناع على مادة معينة أو صورة محددة بل كل ما يصنع ويحتاج إليه مادام هناك وضوح وتحديد.

خلاصة القول هو أن الالتزام بصيغ التمويل الإسلامية وتطويرها بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية أدى إلى انتشار البنوك الإسلامية في **75** دولة على مستوى العالم بحوالي **300** بنك، وعرفت نموا بمعدل مابين**10%–15%**، وتحول العديد من البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية كبنك الأهرام المصري الذي تحول إلى "بنك التمويل المصري السعودي"، و"بنك الجزيرة السعودي"، إضافة إلى تحول "سيتي بنك بالبحرين"، وبنوك "**HSBC-UBS-Barclay**" الدولية إلى بنوك إسلامية، كما تميزت الفترة الأخيرة بإنشاء فروع إسلامية للعديد من البنوك التقليدية كـ"البنك الأهلي التجاري بالسعودية"، وتحول كل البنوك في بعض الدول إلى مصارف إسلامية مثل السودان وباكستان.

ومع حدوث الأزمة المالية العالمية والتي كشفت عن هشاشة الأنظمة والسياسات المتبعة، دعى الاقتصاديون الغربيون إلى اعتماد المناهج الإسلامية كبديل للتمويل وهو ما أيده الاقتصادي الفرنسي "موريس آلي" واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب **2%**، وهو ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي.

الخاتمة :

يتضح من خلال القراءة العامة في الأزمة المالية العالمية من حيث أسبابها وتداعياتها بأن الالتزام بقواعد وضوابط الاستثمار والتمويل الإسلامي، والاعتماد على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية هي البديل المقدم والحل المناسب لتجاوز الأزمة الراهنة التي يشهدها الإقتصاد العالمي، وعلى هذا الأساس نؤكد على ضرورة الالتزام بـــ :

- تعديل أسلوب التمويل العقاري ليكون بإحدى الصيغ الإسلامية ومنها أسلوب المشاركة التأجيرية.
- ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية وليس لديون وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة، أما الد يون فيمكن توريقها عند الإنشاء ولا تتداول وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية بصكوك المرابحة والسلم والاستصناع، والتي يزيد حجم التعامل بها عن **180** مليار دولار وتتوسع يوما بعد يوم وتتعامل بها بعض الدول الغربية.
-منع أساليب المضاربات قصيرة الأجل كالبيع على المكشوف، والشراء بالهامش وهو ما تسبب في حدوث الأزمة المالية في أمريكا وإنجلترا.
-عدم التعامل بالمشتقات المالية مثل العقود المستقبلية، وعقود الخيار والمبادلة والتعامل بدلا منها بأسلوب بيع السلم كما قرره الفقه الإسلامي ونهى عن التعامل في المؤشرات بيعا وشراءا.
-إلغاء الفوائد الربوية، واستخدام أساليب المشاركات والبيوع، ومن الملاحظ أن تخفيض معدل الفائدة إلى **1%** كان أحد أساليب مواجهة الأزمة في أمريكا وأوروبا.
-وضع ضوابط للمعاملات المالية، وهيئات متخصصة للإشراف والرقابة على الأسواق والمؤسسات في إطار الحرية المنضبطة القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي الأخير نختم بحثنا هذا بقول الله العزيز الحكيم وهو يدعوا العرب والمسلمين لإتباع شرعه ليبارك لهم في أرزاقهم وأموالهم حسنات وبركة، وصدق الله العظيم القائل:

﴿ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى (123)
وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى (124) ﴾ سورة طه

قائمة المراجع والهوامش:

(1)– السيد عليوة، **إدارة الأزمات والكوارث– مخاطر العولمة والإرهاب الدولي**، مركز القرار للاستشارات، الطبعة3، القاهرة، 2004، ص:13.

(2)– محسن أحمد الخضيري، **إدارة الأزمات**، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص:54.

[3]- دنيال أرنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص ص:11-12.

[4]- السيد البدوي عبد الحافظ، **إدارة الأسواق المالية- نظرة معاصرة-** دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص:39.

[5]- إبراهيم علواش،" **نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية**"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.aljazeera.net/NR/exeres/FE3852AF-FB9E-4E4C-8537-F4E.htm Consulté le 10/1/2009

[6]- محمد الحسين، "**الأزمة المالية المعاصرة**"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.modon.org/index.php?act=Print&client=wordr&f=13&t=45277 consulté le 10/1/2009

[7]- نبيل حشاد،"**الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الإقتصاد العربي**"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.isegs.com/forum/showthread.php?t=2335 consulté le 12/1/2009

[8]- علي عبد الله شاهين،"**الأزمة المالية العالمية(أسبابها، وتداعياتها، وتأثيراتها على الإقتصاد)**"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.iugazo,edu,pa/ar/colgupload/news/documents consulté le 12/1/2009

[9]- عبد الله شحاتة،"**الأزمة المالية: المفهوم والأسباب**"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www. isegs.com/forum/showthread.php?t=2335 consulté le 12/1/2009

[10]- علي عبد الله شاهين،"**الأزمة المالية العالمية(أسبابها، وتداعياتها، وتأثيراتها على الإقتصاد)**"، www.**Op.Cit**

[11]- محمد عبد الحليم عمر،"**قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية**"، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة الأزمة المالية العالمية من منظورإسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية،11أكتوبر2008، مركز صالح عبد الله للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر-مصر، ص:4.

[12]- محمد الشرافي،"**الأزمة المالية العالمية- رؤية اقتصادية وشرعية**"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.al-furqan.org/lectures/alazma_almaleiah._ consulté le 12/1/2009

[13]- **المرجع السابق**.

[14]- محمد عبد الحليم عمر،،"**قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية**"، **مرجع سابق**، ص:10.

[15]- محمد الشرافي،"**الأزمة المالية العالمية- رؤية اقتصادية وشرعية**"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.**Op.Cit**